

بعض ضوابط مائية السطح بين النظرة التفصيلية والنظرة العامة

مع اشارات الى
الجريان الطارىء في الصحارى العربية

للدكتور طه جساد *

أبرز « هورتن » Horton العوامل الرئيسية التي تتحكم في قوة الانسياب السطحي للسياح . وهذه العوامل هي غزارة المطر ، والطاقة الترسبية وطول مسافة الانسياب السطحي وتضرس السطح ومقدار تخبط التيار (التعكير) turbulence أو نمط الجريان (1) . الا أن نظام « هورتن » يختص بمنحدر واحد وليس بمنطقة معقدة التضاريس .

وبالرغم من أن دراسة « هورتن » تهتم بأحواض التصريف النهري وشبكاتها من نواح مرفستية عديدة فهي لا تعالج أمثلة ذات خواص متفاوتة تعكس تأثير هذا التفاوت في الانسياب السطحي . ويلاحظ أن كلا من العوامل التي أبرزها « هورتن » يخضع لعدد آخر من العوامل . ومن ناحية ثالثة هناك عوامل ثانوية لم ترد في نظامه ، ومن ناحية رابعة فإن هذه التركيبة من العوامل ليست ثابتة من حيث التوزيع الجغرافي والتوزيع الزمني . وكانت هذه أسباب تزيد من صعوبة تطبيق نظامه وخاصة عند الكلام عن مناطق واسعة .

وقد توالت دراسات عديدة بعد مقال « هورتن » تدور حول فحص العوامل الرئيسية والثانوية التي تتحكم في الانسياب . وقد اتسمت أغلب

* مدرس بقسم الجغرافيا بكلية الآداب بجامعة عين شمس .

(1) « هورتن » ، المصدر 11 .

هذه الدراسات بالطابع الكسبي • فهي دراسات يقوم بها هيدرولوجيون ،
وجيولوجيون ، وعلساء في التربة والزراعة ، فضلا عن الجغرافيين شديدي
التخصص • وتتركز معظم هذه الدراسات على منحدرات أو أحواض
صغيرة • ويمكن متابعة كثير منها في دوريات المياه وخاصة " Journal of
Hydrology, Amsterdam " ودوريات التربة والزراعة ، والجيولوجية ،
وبعض منشورات الـ IBG

ويلاحظ أن هناك ثغرة في الاهتمام والمنهج بين الدراسات
الهيدرولوجية البحتة والدراسات ذات الطابع التطبيقي وبخاصة تلك التي
تناول مناطق واسعة • ومرجع ذلك أن الدراسات التفصيلية البحتة أصبحت
كمية تقوم على اجراء قياسات دقيقة موضعية • وهذا يصعب اتباعه بالنسبة
للمناطق الواسعة • وبإستثناء الأرقام الخاصة بالتساقط والتبخر فلا تتوفر
أرقام أخرى عن بقية ضوابط مائة السطح في أجزاء العالم المختلفة • وفيما
يبدو أن هذا الحال سيستمر الى المستقبل البعيد لصعوبة اجراء قياسات
كافية عن هذه الضوابط • ولهذا فمن المتوقع أن تبقى هناك صعوبة في
الربط بين المبادئ التي تخرج بها الدراسات التفصيلية وبين دراسات
المناطق الواسعة •

ومن الصحيح أن هناك وفرة في البيانات الخاصة بسعدلات التصريف
لكثير من المجارى النهرية ، كما أن هناك بعض البيانات الخاصة بتقدير
الفاقد بالتبخر والنتح ، والتسرب • الا أن هذه البيانات تختص بالحوض
النهرى ككل بلا معرفة حقيقية أو كاملة عن دور كل من الضوابط
الهيدرولوجية التي تشكل النظام المائى للحوض • فمن الصحيح أن كميات
التصريف تمثل الفائض بعد الفاقد في صوره المختلفة ، ولكن هذه الكميات
ما هي الا النتيجة النهائية التي لا تعرف حلقاتها الهيدرولوجية في داخل
الحوض وخاصة اذا نظرنا الى أجزاء الحوض بالتفصيل •

ويزداد الأمر صعوبة في الكلام عن المناطق شبه الجافة • فمحطات
الأرصاد وقياسات الجريان المائى أقل وفرة منها في المناطق المطيرة ، والأمطار
غير منتظمة في كميتها وموعدها ، والطاقة التسريبيه متفاوتة مع ارتفاعها
عموما نظرا لجفاف السطح معظم الوقت ... الخ من الأسباب التي تعرقل

الاستنتاجات الهيدرولوجية والجسرفلوجية . ولهذا فلا يجب أن تتوقع ربطا مباشرا بنتائج الدراسات التفصيلية التي أجريت في بعض مناطق العالم الا في أضيق الحدود . ولا يهدف هذا البحث الى معالجة كل من العوامل التي تتحكم في الانسياب السطحي معالجة خاصة ووافية . ولكنه يناقش بعض العوامل من وجهة النظر الجغرافية مع بعض الاشارات الى الجريان الطارىء في الصحارى العربية التي يوضحها شكل (١) . وقد صنفت هذه العوامل الى مجموعات تندرج تحت علاقة التساقط بالتبخر ، والعوامل المتصلة بالتسرب ، والعوامل المتصلة بالتضرس . وفيما يلي بعض المصطلحات الواردة في هذا المقال :

١ - **الخزن السطحي** : Surface storage : تجمع المياه على سطح الأرض بين المفتتات الصخرية ومفتتات التربة وفي الشقوق والشروخ والتضرسات السطحية الدقيقة . . . الخ

٢ - **الانسياب السطحي** : Overland flow : تحرك المياه الفائضة على السطح بعد الفاقد بالتسرب والتبخر والخزن السطحي وذلك على هيئة غشاء رقيق جدا في صورة لا تصل الى المسيلات الدقيقة .

٣ - **الانسياب الداخلى** : Throughflow : هو انسياب بعض المياه في داخل المفتتات أو التربة في اتجاه حضيض المنحدر .

٤ - **الجريان** :

(١) **الجريان الدقيق** : وهو يشمل المسيلات بأنواعها كما يمكن أن يشمل النوع السابق كمصطلح عام .

(ب) **الجريان** : وهو تحرك المياه في مجارى واضحة تقاس أطوالها بمئات الأمتار ، كما يبلغ عرضها بضعة عشرات من السنتيمترات أو بضعة أمتار على الأقل . والصورة التي نتكلم عنها هنا هي السيول أى نوع من الجريان المؤقت .

٥ - **التساقط** : المياة الساقطة على سطح الارض بعد تكثف بخار الماء . ومن الواضح أن أهم صورها هو المطر . وتستعمل كلمة مطر هنا كمرادف مسكن للتساقط .

٦ - الصحراء : هي المساحات التي يقل فيها التساقط عن ٢٥٠ ملليمتر سنويا (أو نحو ١٠ بوصات) •

٧ - التضرس : مقدار الانحدار ، ودرجة التقطيع ، ومقدار الفارق التضاريسي المحلي •

اولا : علاقة التساقط بالتبخر

هناك عدة دلائل تؤدي الى القول بأن التساقط هو أهم العناصر المناخية المرتبطة بمائية السطح في مناطق العالم المختلفة • وقد أوضحت كثير من الدراسات أن مقارنة التساقط بالتبخر والنتح (١) بالنسبة لأية منطقة تلقى ضوءا كبيرا على بعض خصائص مائية السطح بها • ونود التركيز في هذا الموضوع على ملاحظتين متصلتين هما :

١ - انه ينبغي الاعتقاد على البيانات الجوية بقدر من التفصيل يتناسب وتفصيلات مائية السطح التي يراد ابرازها • فهناك المعدلات المناخية العامة السنوية والشهرية التي يمكن من خلالها القاء الضوء على بعض الخصائص الرئيسية للتصريف • على حين أن هناك ظاهرات تفصيلية أو طارئة لا تصلح لها هذه البيانات العامة • ويهتم هذا البحث بابرار هذا الجانب وبخاصة عند دراسة السيول •

٢ - ان مقدار التساقط وكميته هما عاملان أكبر أهمية من التبخر فيما يتعلق بدراسة التصريف سواء في الصحارى أو غيرها • بعبارة أخرى ، يعتبر التبخر في المرتبة التالية بعد كمية التساقط وكميته سواء في تفسير الجفاف العام الذى تتميز به الصحارى وأشباه الصحارى ، أو فيما يتعلق بالانسياب والجريان الطارىء الذى يحدث أحيانا في هذه المناطق • فان زيادة التساقط عن التبخر في هذه الحالات النادرة وما قد يرتبط بذلك من انسياب سطحي للمياه يرتبط ببنفاجآت التساقط • أما التبخر فهو قليل التغير بين يوم وآخر أو فصل وآخر •

(١) يقتصر الكلام على التبخر في هذا المقال لفلة أهمية النتح •

ولو نظرنا الى المعدلات العامة السنوية للتساقط والتبخر نجد أنها تخفى كثيرا من الحقائق اللازمة لتبين الفرص الحقيقية للجريان وبخاصة في منطقة كالمنطقة العربية . فنذكر مثلا أن معدلات التبخر السنوى تزيد عن معدلات التساقط السنوى في كل المساحات العربية بلا استثناء بما في ذلك أغزر مناطقها مطرا في جنوب السودان وشمال غرب أفريقية والشام . بعبارة أخرى ، تشير هذه المعدلات الى انعدام الفائض تماما حتى دون حساب الفاقد بالتسرب وغيره . وتكمن أهم تفسيرات حدوث الجريان في هذه الحالات في نظام سقوط المطر بصورة تساعد على تغلب المطر على التبخر وأوجه الفاقد الأخرى .

وينبغي الاعتماد على تفاصيل جوية أكثر عند بحث ظاهرة الفصلية في التصريف . وهناك ارتباط كبير بين تركيز التساقط في فصل معين أو أكثر وبين حدوث الجريان أو زيادة التصريف في هذا الفصل أو الفصول . ويصبح الاهتمام بعلاقة التساقط بالتبخر يتركز على هذه الفصول بصفة خاصة وليس العام كله . ولهذا فالبيانات الشهرية مفيدة للغاية . ومن الحالات التي تبين أن الرجوع الى البيانات الشهرية ضرورة أساسية أن التساقط قد يتركز في فصل يزيد أثناء معدل التبخر اليومي عن المعدل اليومي العام مما يساهم الى حد ما في التقليل من فرصة ايجاد فائض للجريان السطحي ، والعكس صحيح .

ويتسيز التساقط في الصحارى العربية بتباعد مرات حدوثه . فهناك أجزاء صغيرة من المساحة الصحراوية تتعرض لمرات نادرة أثناء العام الواحد ، بينما لا تتعرض أغلب المساحة لمرة مطر الا كل عدة أعوام كما هو الحال في وسط الصحراء الكبرى . وهذا يعنى أن هناك من الوقت بين كل مرتى تساقط ما يكفى في معظم الحالات لجفاف التربة والمفتتات السطحية وأشكال الخزن المائى السطحية الدقيقة . وهكذا يسقط المطر كل مرة على أسطح شديدة الجفاف مما يزيد من مقدار الفاقد بالتسرب كما سيرد القول .

أما في شبه الصحراء فتتبع التباعد بين رخات المطر ليس كبيرا بالقدر الذى تتسيز به الصحارى . وينطبق هذا على كل من الاراضى

الشمالية التي تتعرض لمعظم رخاتها في الشتاء والاطراف الجنوبية التي تتعرض لمعظم رخاتها في الصيف . وهذه ظاهرة تساعد على زيادة فرصة وجود فائض للانسياب والجريان السطحي نسبيا فضلا عن زيادة فاعلية المطر في المظير الايكولوجي عامة .

ونظرا لأن مرات التساقط في الصحارى وأشباه الصحارى العربية لا يطول استمرارها أكثر من يوم واحد في أغلب الحالات ، فمن المعقول أن تقارن كمية التساقط في كل مرة بكمية الفاقد بالتبخر أثناء وقت سقوط المطر اذا كنا بصدد دراسة الانسياب والجريان الطارئ الذي يحدث . فان هذه المقارنة تضع الفاقد بالتبخر في وضعه الصحيح وتوضح مقدار تأثيره كعامل في الانسياب والجريان السطحي في الصحارى وأشباهاها . فاذا استمر التساقط يوما كاملا كان الفاقد بالتبخر في ذلك اليوم (١) هو أهم كمية من الفاقد بالتبخر فيما يختص بالانسياب والجريان المؤقت . واذا استمر التساقط لبضع ساعات فقط فمن الصواب أن تقدر كمية التبخر بالنسبة لهذه الساعات فقط . ومن الواضح أن بيانات كهذه لا تتوفر في المعدلات العامة المتداولة ، ويلزم لذلك الرجوع الى البيانات الجوية التفصيلية اليومية ، بل يتطلب الأمر في أغلب الحالات أن تتوفر قياسات مباشرة عن هذه الجوانب ، وهذه القياسات نادرة بالنسبة للمنطقة العربية على وجه الخصوص .

ويستعمل في معظم الدول العربية جهاز « بييس » لقياس التبخر . أما القياسات الخاصة بتقدير الفاقد من الأسطح المائية فهي قليلة ومتفاوتة نظرا لتفاوت الأجهزة المستخدمة للقياس . وبرغم قلة القياسات الأخيرة فانها فيما يبدو تمثل تقدير أقرب الى الصحة فيما يتعلق بالفاقد بالتبخر من وجهة النظر الهيدرولوجية . وعلى أية حال فيمكن أن يؤخذ في الحسبان دائما أن الكمية التي تسجلها قياسات المياه المكشوفة أقل مما يسجله جهاز

(١) من الواضح أن التبخر يستمر مفعوله بعد توقف المطر ، ولكن حسابه أثناء سقوط المطر فقط هو أكثر ما يهم فيما يختص ببداية الانسياب والجريان ، أما الفاقد بالتبخر من الجارى فله حساب آخر ، وسنبين مثالا لذلك بعد قليل .

« بيش » • هذا وان كانت بعض تسجيلات وعاء القياس تشير الى اقتراب الأرقام في فصل الصيف (١) •

واذا اجريت مقارنة بين التساقط والتبخر على هذا الاساس التفصيلي في بعض المحطات العربية لا تضح أن التبخر يقل عن التساقط في بعض مرات سقوط المطر حتى في بعض المحطات التي تمثل المناخ الصحراوي الحقيقي • فالساحل الشمالي المصري مثلا يدخل ضمن حدود الصحراء اذا اعتبرنا أن الصحراء هي المساحات التي يقل فيها المطر السنوي عن ١٠ بوصات (٢٥٠ ملليمتر تقريبا) وبحساب متوسط التبخر اليومي لمحطات الساحل الشمالي في شهور الشتاء (فصل المطر) يتبين أنه كالتالي (٢) :

جدول (١)

متوسط التبخر اليومي شتاء في الساحل الشمالي بمصر بحسب جهاز بيش بالملليمتر

المدن	ميدى برانى	مطرو -	الضبعة	كوم الناصوة	الدخيانة
الاسكندرية	٦.٠	٧.٢	٤.٧	٥.٣	٥.٥
رشيد	٤.٢	٣.١	٥.٣	٣.٥	٥.١
دمياط					م. الساحل

متوسط التبخر/الساعة للساحل الشمالى ٢١.٠ مم •

(١) لاجراء بعض المقارنة يمكن الرجوع مثلا الى « هرست » المصدر ١٢ ، ص ٦٠ ، و « بول » المصدر ٤ ، والمعدلات المناخية ، المصدر ٥ ، وقياسات وعاء القياس لاحدى المحطات الزراعية .
 (٢) المعدلات المناخية ، المصدر ٥ ص ص ١٤ - ٤٥ .

ويشير بعض ماورد في المعدلات المناخية الى أن كلا من المحطات السابقة قد تعرضت لعدة مرات من المطر يفوق فيها مقدار التساقط التبخر اليومي بمرات عديدة • وليس من المناسب أن نورد ما يوضح ذلك لكل المحطات ويكتفى بالعدد المبين بجدول (٢) •

جدول (٢)

(أكبر كمية مطر ليوم واحد في شهور المطر بساحل مصر الشمالي بالمليمتر (١))

سيدي براني ١٩٥٢ - ١٩٦٠	السلوم ١٩٤٦ - ١٩٦٠
الكمية	الكمية
٢٩.١	٣٨.٤
٧.٨	١٣.٢
١٦.٠	٣٠.٠
٣٦.١	٥٨.٨
٣٧.٣	١٢٠.٨
٣٣.٦	٣٧.٢
العريش ١٩٣٦ - ١٩٦٠	الاسكندرية ١٩٤٢ - ١٩٦٠
الكمية	الكمية
٣٧.٣	٤٧.٨
٣١.٠	٢٧.٠
٢٤.٥	١٢.٧
٥٢.٠	١٢.٠
٣٩.٠	٣٢.٥
٣٠.٠	٣٦.٧

(١) المعدلات المناخية ، المصدر ، ص ١٥ ، ١٦ ، ٣٢ ، ٤٥ .

ويتضح من هذا الجدول أن المحطات المذكورة قد تعرضت في الفترة المبينة لعدة مرات تفوق فيها التساقط على التبخر اليوميين • ولو توفرت بيانات فعلية عن توزيع المطر أثناء اليوم لا تضح تفوق أكبر للتساقط على التبخر / ساعة في مثل هذه الايام الموضحة • ذلك أنه من المتوقع أن تكون معظم هذه الكميات قد سقطت في أقل من يوم كامل • ولكن هذه التفاصيل لا تسجلها محطات الأرصاد •

ومن الواضح أن الحالات التي يزيد فيها المطر اليومي عن التبخر اليومي ليست نادرة بالقدر الذي يوحي به جدول (٢) • ذلك أن شتاء كل عام في السواحل الشمالية تظهر به بضعة أيام يتفوق فيها التساقط على التبخر اليومي • فإذا قارنا أكبر كمية مطر يومي لكل شهر فيما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧٣ مثلا لمحطة الاسكندرية في نصف السنة الشتوى يتضح أن متوسط تفوق كمية المطر اليومي المذكورة على متوسط التبخر اليومي لنفس الشهر هو ٣ رء (١) • ومن المؤكد أن هذا الرقم يمكن أن يرتفع اذا توفرت مقارنة كل أرقام المطر اليومي بكل أرقام التبخر اليومي الفعلية وطوال العام كله • كما يمكن أن يرتفع أكثر اذا أخذنا في الحسبان احتمال سقوط كثير من الكميات اليومية في أقل من يوم •

الا أنه بالاتجاه الى وسط المساحة الصحراوية تقل فرص تفوق التساقط اليومي على التبخر اليومي • ويوضح جدول (٣) أن هذه الفرصة تقل نسبيا بحسب ما يشير اليه صغر الأرقام عما ورد في جدول (٢) • وقد اختيرت محطات سيوه والمنيا وأسيوط والداخلة لتبين هذه الحقيقة • ومما يذكر أنه ليس هناك تدرجا منتظما في هذه الكميات أو في الاجمالي السنوى بحسب خطوط العرض في الجزء الأوسط والجنوبى من مصر (٢) • وليس هنا مجال للتوسع في تفسير ذلك • ونظرا لان نظام المطر يأخذ في الاضطراب بحيث لا نجد تركيزا في فصل معين فقد اختيرت أكبر ست كميات لمقارنتها بالكميات الست الواردة في جدول (٢) • ونظرا لعدم توفر ست كميات

(١) استمارات ٧٥ (١ ج) ، المصدر ١ ، محطة الاسكندرية .
(٢) قارن مثلا بين محطات : الخارجة ، الداخلة ، اسيوط ، قنا ،
اسوان في المعدلات المناخية ، المصدر ٥ .

جدول (٣)

(أكبر كمية مطر ليوم واحد والتبخّر اليومي بجهاز بيش
لبعض المحطات المختارة - بالليترات) (١)

المتيا ١٩٤١ - ١٩٦٠		سيود ١٩٢١ - ١٩٦٠	
التبخّر اليومي لنفس الشهر	المطر	التبخّر اليومي لنفس الشهر	المطر
٤.٥	٦.٨	٥.٤	١٢.٠
٦.٠	٩.٢	٧.٠	٢١.٠
١٠.٤	١٠.٢	١١.٨	٧.٢
١٤.٢	٨.٤	١٣.٨	٢٣.٠
٧.٩	٦.٥	٨.٨	٧.٠
٤.٧	٤.٤	٥.٠	١١.٧
الداخلة ١٩٣١ - ١٩٦٠		أسيوط ١٩٤٦ - ١٩٦٠	
٧.٩	٠.٣	٩.٣	٢.٥
٩.٩	٨.٠	١٢.٦	٠.١
١٣.٦	٠.١	٧.٢	٠.١
٢٢.٦	٣.٤		
٧.٩	١.٠		

(١) المعدلات المناخية ، المصدر ٥ ص ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٢٣ ، ١٢٩ .

مقاسة بحسب الفترة الميينة لمحطة أسيوط فقد أوردت الكميات الثلاث الميينة . كما أنه من المفضل أن نورد التبخر اليومي بحسب شهر سقوط المطر نظرا لارتفاعه عن المتوسط الذي حسب للم ساحل الشمالى بجدول (١) .

وحتى فى المحطتين الاخيرتين لا يجب أن نهمل امكانية تفوق التساقط على التبخر أثناء سقوط المطر فى بعض المرات . فالكميات الميينة أو بعضها من الممكن أن تكون قد سقطت فى وقت قصير أثناء اليوم . بل يمكن أن يكون بعضها قد سقط فى وقت قصير أثناء الليل عندما يقل التبخر كثيرا عنه أثناء النهار . كما أن معدل التبخر/ساعة لابد أنه يقل فى معظم الحالات عن معدل المتوسط اليومي للتبخر/ساعة أثناء سقوط المطر . ونعزو ذلك الى أن السحب تحجب أشعة الشمس نهارا مما يقلل من التبخر أثناء سقوط المطر . كما يحصل الهواء السطحي على بعض بخار الماء من قطرات المطر ذاتها أثناء التساقط مما يرفع رطوبته النسبية ويقلل التبخر .

ويشير ما سبق الى ضرورة الاعتداد على بيانات تمضيائية عند حساب الناقد بالتبخر فيما يتعلق بدراسة الجريد السيلي فى الصحارى العربية . فان التبخر فيما يلوح ليس العامل الحاسم فيما يتعلق بإمكانية وجود الفائض للجريان السطحي المؤقت . وما يضاف لتوضيح ذلك أن مقدار التذبذب فى التبخر من يوم لآخر وعلى مدار السنة ليس كبيرا متارنا بمقدار التذبذب فى كمية التساقط . ومن الواضح أن فرص الجريان السطحي ترتبط بالحالات التى يشتد فيها انحراف التساقط الفعلى عن المتوسط العام .

وما يوضح أن الفقر فى المياه السطحية بالصحارى العربية مرجعه قلة المطر أكثر مما هو شدة التبخر ، اجراء بعض المقارنة بمناطق اخرى رطبة . فعلى حين ان متوسط معدل التبخر السنوى للبحرية والخارجة وأسوان كعينات شديدة التبخر يبلغ نحو ١٥ مرة قدر التبخر فى لندن مثلا فان التساقط السنوى فى الاخيرة يبلغ نحو ٢٦٢ مرة قدر متوسط التساقط السنوى للثلاثة . وهذا يعنى أن المتغير الأكثر فعالية هنا هو التفاوت فى كمية التساقط فيما يتعلق بمائية السطح .

وفيسا يبدو أن التبخر الفعلى فى المناطق الرطبة أكبر مسا تشير اليه القياسات الجوية هناك على غير ما هو الحال فى الصحارى . فالغطاء النباتى الذى يتوفر فى المناطق الرطبة يساعد على زيادة الفاقد الفعلى بالتبخر بسا تتقبله أوراقه من مياه المطر . ومن الواضح أن توزيع جزء من مياه المطر على سطح أوسع يضم سطح الأرض وما عليه من نبات يساعد على زيادة التبخر الحقيقى عما تسجله محطات الأرصاد . وهذه ظاهرة قليلة الأهمية فى الصحارى وأشباهاها لظالة الغطاء النباتى . وهذه مسا يساهم فى التقليل من أهمية التبخر كمعرق للجريان السطحى فى الصحارى وأشباهاها ، فالتبخر الحقيقى لا يزيد فيما يبدو عما تسجله أجهزة القياس بالصحارى .

ويسكن أن يلتقى بعض الضوء على الفاقد بالتبخر أثناء جريان أحد السيول بعملية حياية بسيطة . ولعله يتضح من خلال ذلك أيضا أن الترب يفوق التبخر أهمية فى اعاقه الجريان السطحى المؤقت فى الصحارى . ولتوضيح ذلك نفترض أنه حدث جريان على هيئة سيل صغير فى أحد الأودية بسعدل تصريف ١ م ٣/ثانية لمدة خمس ساعات عند نقطة معينة . ولتسهيل الحسابات نفترض أن كلا من عنقه واتساعه مترا واحدا .

فاذا افترضنا أنه لا يوجد تبخر ولا ترب فن التروض أن يستلى مجرى ذلك الوادى بعد نقطة القياس بقطاع عرضى ١ م ٢ لمسافة ٢١ كم وبسطح مائى مساحته ٢١ ألف متر مربع بعد الساعات الخمس . وبحساب اجمالى التبخر الممكن من هذا السطح المائى على ضوء قياسات التبخر الخاصة بالمسطحات المائية نجده رقما صغيرا . فاذا اعتمدنا مثلا على متوسط ما سجله « جون بول » فى دراسته عن بركة قارون لاشد الشهور بخرا (٩٢ مم يوميا) (١) يسكن أن نحسب التبخر للمتر المربع من سطح ذلك السيل كل ٥ ساعات كالتالى :

$$١٠٩٢ \text{ مم تقريباً} = \frac{٩٢ \times ٥}{٢٤}$$

(١) « بول » ، المصدر ٤ ، ص ص ٢٧٩ - ٢٨١ .

ولما كان امتلاء المجرى في المسافة المذكورة (٢١ كم) لم تتم دفعة واحدة فيمكن أن يحسب متوسط التبخر للتر المربع في هذه المسافة خلال الساعات الخمسة طبقا للمتوسط الحسابي لهذه المدة وهو ساعتين ونصف . فيصبح الناتج نصف الكمية السابقة فقط أي ٠.٩٦ مم . وبهذا يكون اجمالي الفاقد بالتبخر من السطح المائي كله هو : $٢١٠٠٠ \times ٠.٩٦ = ٢٠١٦٠$ مم . وبتحويل هذا الرقم الى أمتار مكعبة يكون الناتج ٢٠.١٦ م . وهذا يعادل ٠.٩٦ ر. / من حجم المياه المنصرفة . الا أنه ينبغي تعديل هذا التقدير بناء على مواصفات لقطاعات جريان أكثر قربا للمواقع . ولهذا فيمكن أن تضرب النسب السابقة في نسبة الاتساع الى العنق . فتكون نسبة الفاقد من مجارى اتساعها الى عنقها $١/١٠$ ، $١/٢٠$ ، و $١/٥٠$ مثلا هو ٠.٩٦ ر. / ، ١.٩٢ ر. / ، ٤.٨ ر. / على الترتيب من حجم المياه المنصرفة .

ومن الصحيح ان الخصائص الفعلية لكثير من أجزاء قيعان الأودية الجافة وشبه الجافة تشير الى أن نسبة الاتساع الى العنق - رغم شدة تفاوتها لقلة ثبات المجارى وتفاوت معدلات تصريف السيول - هي نسبة كبيرة . الا أن هذا لا يعنى أن نسبة التبخر ترتفع كثيرا بالانحدار الذى يسأل التبخر عن اعاقه الجريان المؤقت . ويوضح الرقم الأخير مما سبق (٠.٩٦ ر. /) أن نسبة الفاقد بالتبخر ضئيلة بالنسبة لحجم المياه المنصرفة حتى في مجرى اتساعه الى عنقه $١/٥٠$. هذا مع ملاحظة أنه لم يجر تعديل في معدل التصريف المفترض يتناسب ومجرى بهذا الاتساع .

ولعله يتضح مما سبق أن نسبة الفاقد بالتبخر ضئيلة بدرجة كبيرة تدعو الى القول بأن الفاقد بالتسرب أكبر أهمية في اعاقه استمرار السيول لمسافات طويلة في الصحارى وأشباه الصحارى . وليس هناك ما يدعو الى التفكير في أن قصر رخات المطر هو المسئول الوحيد عن عدم وصول السيول الى البحر أو الى مسافات بعيدة . فلولا التسرب لاستطاعت سيول كثيرة أن تقطع مسافات طويلة نظرا لضآلة كمية التبخر الفعلية من المياه المؤقتة الجريان على نحو ما سبق شرحه .

الا أن التبخر تزداد أهميته نسبيا في حدوث فاقد مستمر بعد توقف المطر . ففضلا عن أنه يساهم في جفاف المفتتات وأشكال الخزن السطحي فانه يشكل فاقدًا يوميًا مستمرًا مما قد يتجمع أمام السدود في الأودية . وينظر الى التبخر كفاقد هام في هذه الحالة لانه لا يوجد تعويض آخر من المياه عادة . الا أنه حتى في هذه الحالات لا يصح أن نعتبر التبخر هو المسئول الرئيسي في كل الحالات عن سرعة جفاف المياه المتجمعة في قيعان الأودية أو أمام السدود . فذلك تشترك فيه عوامل أخرى تتعلق بالظروف المائية لصخور القاع ومفتتاته أمام السدود . من هذه الظروف مقدار بعد الماء الجوفي ومعدل حركته ومعدل التسرب من القاع .

ولتوضيح أثر الفاقد بالتبخر من بحيرات السدود ليس كبيرًا بالقدر الذي قد يبدو لأول وهلة نذكر أن الفاقد السنوي بالتبخر من جسم مائي في وسط الصحراء الكبرى مثلاً يمكن أن يقدر بنحو ٢٥ - ٣ متر بحسب التبخر من المياه المكشوفة وضعف ذلك على الأكثر بحسب قياسات جهاز « بيش » . أما الفاقد الشهري لأشد الشهور بخراً فيمكن تقديره بنحو ٢٥ - ٣٥ سم بحسب تبخر المياه المكشوفة وضعف ذلك على الأكثر بحسب جهاز « بيش » (١) .

ومما يذكر من تفصيلات رخات المطر بالصحاري وأشباه الصحاري العربية أنها تتركز على مساحات صغيرة تبعاً لما هو معروف عن خصائص الامطار الاعصارية . وذلك على غير ما هو الحال في المناطق المدارية المطيرة أو المناطق المعتدلة الرطبة التي ينتشر فيها سقوط المطر على مساحات واسعة وان كان بكميات متفاوتة أى أنه ليس من الضروري أن تتعرض كل اجزاء الحوض الواحد أو المنطقة الواحدة للنظر في نفس الوقت . وهذا يؤدي بطبيعة الحال الى تقليل فرص الجريان السطحي في قيعان الأودية الرئيسية على غير ما لو تعرض الحوض أو المنطقة بكاملها لرخة المطر في وقت واحد .

(١) هذه تقديرات في ضوء بعض القياسات المتوفرة . انظر مثلاً : « هرست » ، المصدر ١٢ ، ص ٦٠ ، « بول » المصدر ٤ ، ص ٢٧٩ - ٢٨١ ، المعدلات المناخية ، المصدر ٥ .

ولعل هذه الخاصية الى جانب ارتفاع الطاقة التسريية لارسابات قيعان الأودية كما سنذكر بعد قليل من أسباب ميل الباحثين الى اقتراح عدد كبير من السدود الصغيرة على الروافد وعلى المجرى الرئيسى فى الأحواض الكبيرة والمتوسطة بالمناطق الجافة وشبه الجافة . مثال ذلك ما هو موجود وما هو مقترح على وادى حنيفة وروافده الى الشرق من « جبل » طويق الشمالى فى المملكة العربية السعودية . وكذلك بالنسبة لوادى العريش وروافده فى شمال سينا (١) .

ثانيا - التسرب السطحي

يقصد بالتسرب السطحي تغلغل المياه فى الصخور أو المفتتات السطحية وهناك مصطلح يعرف بالطاقة التسريية للتعبير عن شدة التسرب أو ضعفه . ومع أن هذا المصطلح يكاد يقتصر استعماله على التسرب فى التريات والمفتتات الا أنه يستعمل هنا فى الكلام عن التسرب السطحي بوجه عام . ويقصد بالطاقة التسريية معدل امتصاص التربة أو السطح الصخرى للمياه . ويتأثر هذا المعدل فى المقام الأول بتقدير النفاذية كما يتأثر بالتضرس على نحو ما سنلمح اليه فيما بعد .

وتهتم كثير من الدراسات الهيدرولوجية ودراسات التربة بقياس معدل الطاقة التسريية للمفتتات السطحية وخاصة التريات ، ولكن هناك نقصا فى القياسات الخاصة بالأسطح الصخرية . وواضح أن هذا النقص يرجع الى صعوبة وضع معدات مناسبة لقياس الطاقة التسريية فى الاسطح الصخرية فبينما يمكن أن تتخذ أى مساحة ضئيلة لا تتعدى عدة سنتيمترات أو عشرات السنتيمترات المربعة وبسك ضئيل (٥ سم مثلا) فى المفتتات الناعمة كعينة مناسبة فى الموضع لاجراء القياس (٢) ، فإن تلك الأبعاد لا تصلح بالمرّة سواء بالنسبة للمفتتات الجملودية أو بالنسبة للاسطح الصخرية . فعادة ما تتميز المفتتات الجملودية بشدة تفاوتها ، كما أن

(١) انظر الرملى ، المصدر ٢ ، شكل (١) .

(٢) لتبين أحد النماذج لقياس الطاقة التسريية ، انظر « هلز »

المصدر ١٠ ، ص ١٦٤ .

الاسطح الصخرية تحتوى على عناصر للنفاذية كبيرة الأبعاد كالمفاصل والشقوق .

وتبلغ الطاقة الترسبية في المنطقة العربية مقارنة بها في المناطق الرطبة أهمية أكبر من حيث اعاقاة الانسياب والجريان . وهناك سببين مترابطين لذلك . الأول هو قلة المحتوى المائى للمفتتات والاسطح الصخرية لقللة المطر واستمرار التبخر على نحو ما سبق شرحه . والسبب الثانى وجود مساحات شاسعة من الارسابات الرملية تشكل نسبة كبيرة من الأراضى العربية الصحراوية وهى تتميز بارتفاع طاقتها الترسبية .

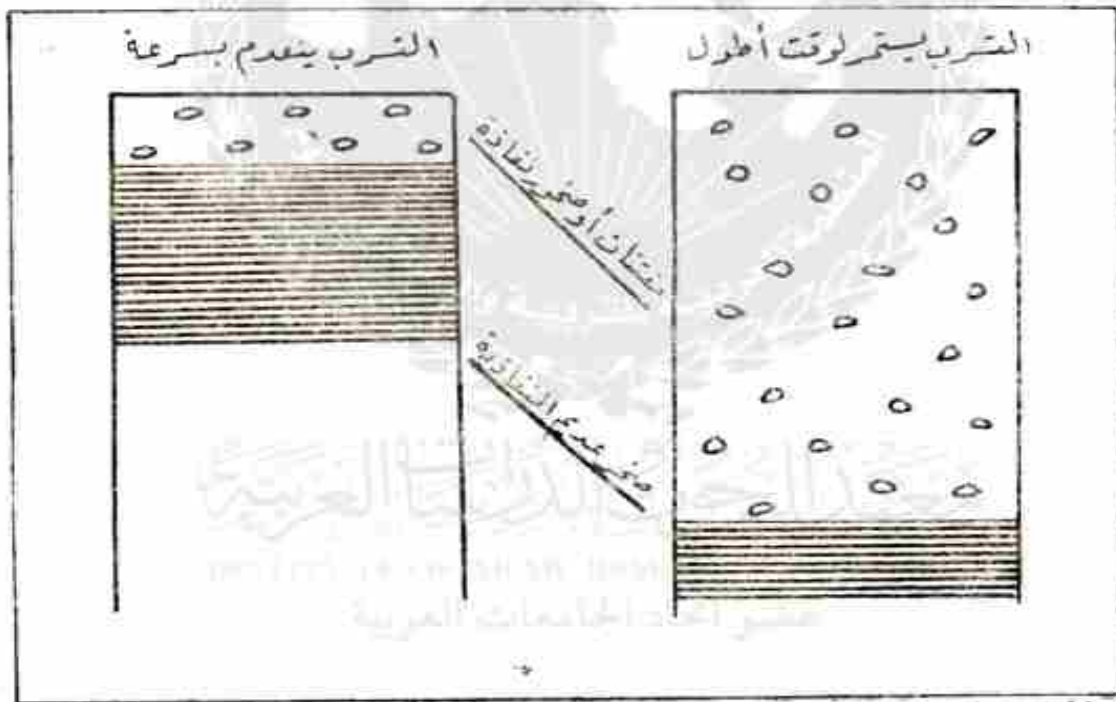
وقضلا عن الارسابات الرملية السائبة فان السبك العلوى من بقية الارسابات السطحية فى الصحارى أقل احتواء فيما يبدو على المواد الدقيقة منها فى المناطق الرطبة . ويغرى هذا الى تدرية الرياح للاتربة السطحية من ناحية وضعف عمليات التحلل الصخرى التى تساعد توفير مواد أدق من ناحية أخرى على السطح . ويستثنى من ذلك بعض المواضع التى يتوفر فيها الصلصال والطينى وبعض الارسابات الكيماوية كقيعان المنخفضات الصحراوية .

وهذا مما يساعد على ارتفاع الطاقة الترسبية عموما باستثناء تلك المواضع . وقد أورد « ستريار » (١) ، و « ليوبولد وآخرون » (٢) ما يوضح معدل الطاقة الترسبية فى بعض المفتتات . ويتضح مما ورد أن المفتتات الخشنة تأتى فى القمة بينما يأتى الصلصال بأدنى معدل . ومما وضح أن الترسب يبلغ أكبر معدل له بالنسبة لأى من الحجم عند سقوط المطر ثم يقل هذا المعدل بحيث يستقر بعد ساعة تقريبا . ويتضح أنه باستثناء الصلصال ينبغى أن يتوفر قدر كبير من التساقط على المفتتات وباستمرار لكى يتوفر فائض للانسياب السطحى . فبعد الساعة الأولى من الضرورى أن يتوفر بالنسبة لليوم الحصوى الرملى معدل تساقط يزيد عن ٣٠ ملليمتر/ساعة . وهذا فى الواقع معدل كبير جدا لا يبلغه أى تساقط .

(١) ، (٢) انظر « ستريار » المصدر ١٥ . ص ٤٤١ . و « ليوبولد »
وآخرين ، المصدر ١٤ ، ص ٣٥٤ .
المصدر ١٤ ، ص ٣٥٤ .

وكذلك أورد « هورتن » بعض الأرقام التي توضح تطور الطاقة التسريية في أحد الترتبات (١) ، ويتضح منها أنه ينبغي سقوط مطر بسعدل يتراوح بين نحو ٨ و ٦ مليمترات/ساعة على الأقل للتفوق على التسرب . ومن الواضح أنه حتى هذا المعدل ولو أنه أقل مما سبق ذكره فهو معدل كبير قلما يضاهيه المطر الحقيقي .

وما نرى توضيحه هنا أن هذه القياسات أخذت لعينة معينة من المفتتات . ويلاحظ أن المفتتات السطحية يليها الصخر الأصلي أسفلها . وقد يكون هذا الصخر ذا نفاذية عالية أو ذا نفاذية منخفضة . وقد يكون على عمق عدة سنتيمترات كما قد يكون على عمق عشرات الأمتار . ومن الواضح أن هذه عوامل تساهم في تغيير معدل التسرب لكل حالة . ويوضح شكل (٢) إحدى الحالات المسكنة التي يتغير فيها معدل الطاقة التسريية



شكل (٢)

بسبب تفاوت سمك المفتتات السطحية . ففي الحالة الأولى قد يستمر التسرب لوقت طويل نظرا لشدة سمك المفتتات أما في الحالة الثانية فيلغى

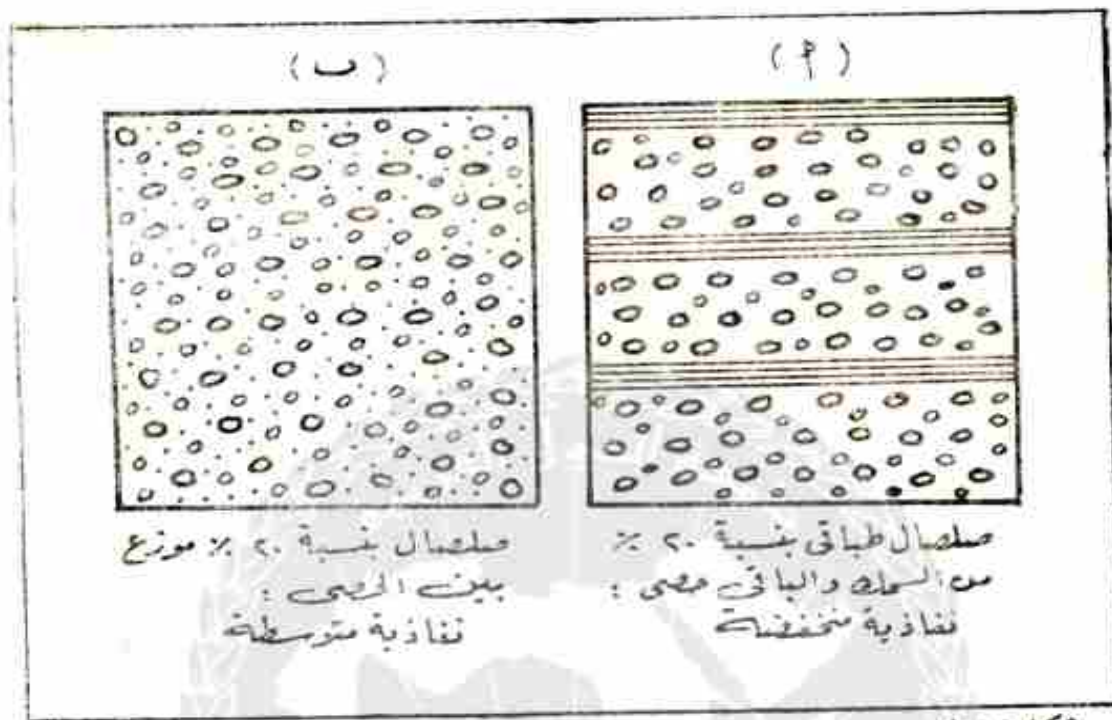
(١) « هورتن » المصدر ١١ ، ص ٣٠٧ .

التسرب بعد وقت أقصر أثناء رخة المطر نظرا لقرب الصخر الأصلي غير النفاذ أو مواد صلصالية من سطح الأرض .

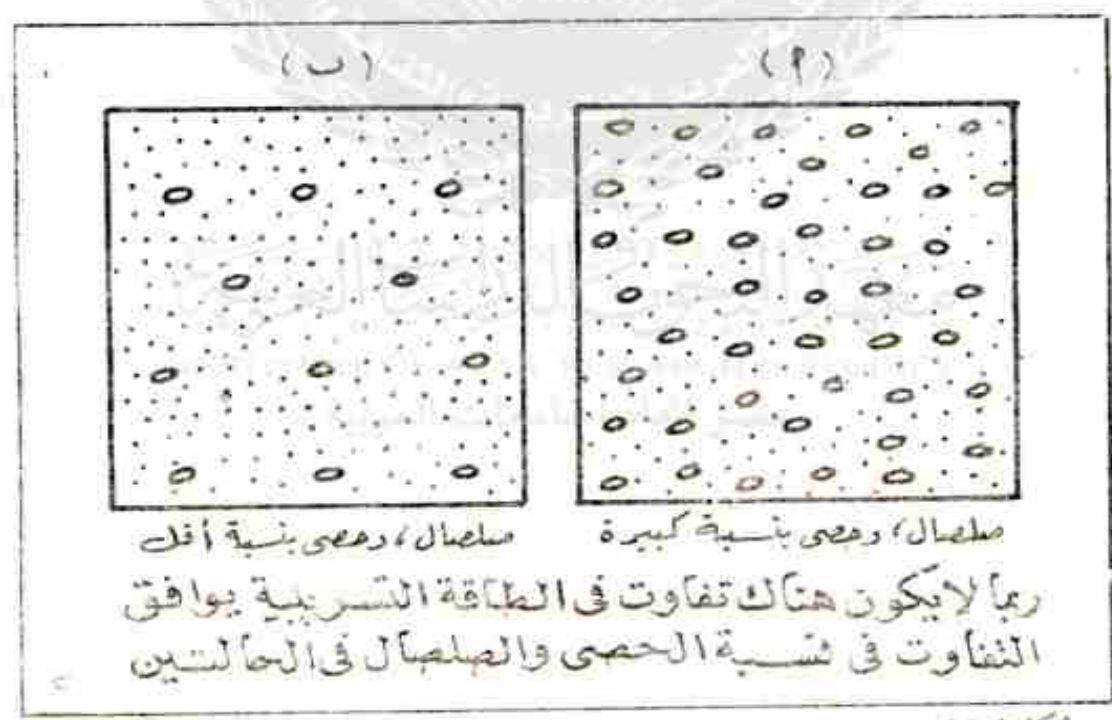
ومما يضاف الى هذه الظروف التي تقلل من أهمية الاعتداد على القياسات شدة اختلاط حجوم المفتتات في أغلب الحالات . فكثيرا ما نجد الرمال الخشنة والناعسة والظمي والصلصال في التربة الواحدة . كما قد نجد الجلاميد والحصى بنسب متفاوتة في السمك الفتاتي . ونضرب هنا مثلا يوضح أن تحليل الحجوم مثلا قد يؤدي الى الخطأ في الاستنتاج الرقمي فيما يتعلق بالطاقة التسريبيه .

لو فرضنا أن هناك مسكنا من الارسابات السطحية يختلط فيه الحصى بالصلصال دون نظام فيبدو معقولا لأول وهلة . ان معدل الطاقة التسريبيه يتوافق ونسبة كل من الحصى والصلصال في السمك الموجود . أى أنه لو كان الحصى يشل ٨٠٪ من الحجم أو الوزن ، أو الوزن/ بالحجم ، والباقي صلصال فقد يبدو معقولا أن الطاقة التسريبيه تبلغ ٨٠٪ من متوسط معدل تسرب الحصى والصلصال الا أنه كما يتضح من شكل (٣ ، أ ، ب) يسكن أن تكون الطاقة التسريبيه متفاوتة رغم تساوى نسبة الحصى والصلصال في الحالتين . كما يتضح من شكل (٤ - أ ، ب) أنه رغم قلة الحصى في حالة زيادته في حالة أخرى فانه لا يبدو تفاوت شديد بنفس النسبة بين الحصى والصلصال فيما يتعلق بالتسرب .

ومثل هذه الأمثلة ليست حالات شاذة بل شائعة . فيوجد مثل هذا الاختلاط في المناطق الصحراوية المضرسة حيث يتراكم فتات السيول دون تصنيف جيد ، كما أنه يوجد في كل المناطق التي تظهر فيها التعرية المتباينة بسبب تفاوت نوع الصخر ، كما يوجد في الركامات الجليدية . . . الخ . ولذلك فيمكن أن تؤخذ هذه القياسات كدليل عام للطاقة التسريبيه في المواضع التي يوجد فيها تصنيف جيد للمفتتات السطحية . كما أنه ينبغي اجراء قياسات فعلية لكل موضع اذا كان ذلك ضروريا للوقوف على تقدير الطاقة التسريبيه فيه . ولا يصح نقل عينات من الارسابات السطحية في



شكل (٣)



شكل (٤)

أى الحالات لتصنيفها بحسب الحجرم للخروج بنتيجة رقمية يعتمد عليها كلية فيما يختص بالتسرب .

ومن الدراسات التي تعضد هذا القول ما خرج به « هلز » في دراسته لتأثير بعض خصائص التربة على الاسياب السطحي . فبالرغم من أن دراسته تختص بمواضع « حول برستل » بانجلترا الا أن نتائج قياساته أتت بتفاوت شديد بين العينات^(١) . وهذا مما يشير الى امكانية الاختلاف الكبير في المنطقة الواحدة . وقد أورد « هلز » عدة عوامل من بينها عوامل دقيقة تؤثر في مقدار التخزين السطحي Surface storage الذي يسبق الجريان مباشرة . من هذه العوامل الدقيقة أثر حوافر الحيوانات ، وأثر السيارات^(٢) .

ومما يمكن أخذه كمؤشر في تقدير الطاقة التسريبية ما يعرف بالنفاذية النسبية . وقد أورد « ليوبولد وآخرون » بعض الأرقام الخاصة بنفاذية المفتتات والصخور الأصلية تتضمن أن النفاذية النسبية للمصالح ١٠ ، وللرمال ١١٠٠ ، والحصى ١٠٠٠٠^(٣) الا أنه ينبغي أن تؤخذ هذه الأرقام كتقدير نسبي فقط مادامنا نأخذ في الحسبان شدة اختلاط المفتتات في حالات كثيرة فضلا عن وجود عوامل مختلفة أخرى تؤثر في الطاقة التسريبية .

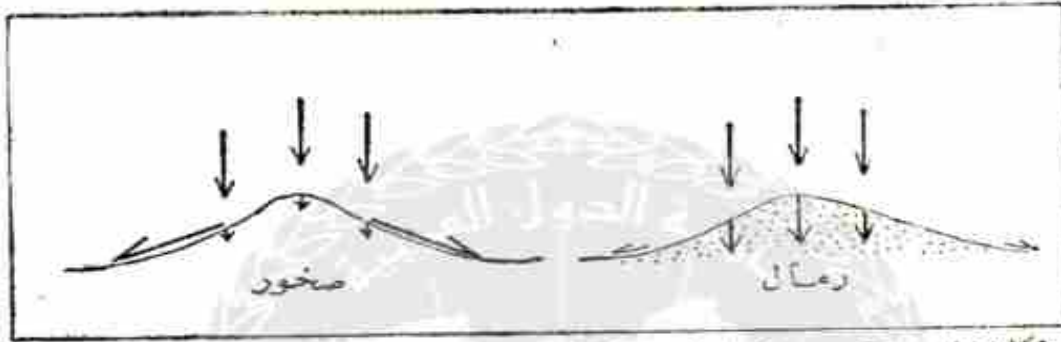
وبالرغم من الصعوبات السابقة الخاصة بالتحديد الرقسي للطاقة التسريبية فيمكن اعطاء بعض التعميمات التي تقوم على الخصائص العامة للارسابات السطحية وبحسب بعض توزيعاتها الهامة في الصحارى وأشباه الصحارى العربية . فالمساحات الرملية الكبرى كمناطق الربع الخالي ، وبحر الرمال الأعظم ، والارج الشرقى والارج الغربى من أشد المساحات ارتفاعا في الطاقة التسريبية . فضلا عن انعدام فرصة الجريان السطحي على سطح الارسابات الرملية ذاتها وبخاصة اذا كانت سميكة فانها تساهم في تقليل فرصة الجريان السطحي بالمساحات المجاورة . ومرجع ذلك أن

(١) « هلز » المصدر ١٠ ، ص ١٦٥ .

(٢) « هلز » نفس المصدر ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ - ١٧٨ .

(٣) « ليوبولد وآخرون » ، المصدر ١٤ ، ص ١٠١ .

الرمال تحتفظ بكمية من المياه بين حبيباتها في صورة تعلق بين الحبيبات retention على حين أنه لو كان هناك سطحاً صخرياً بدلاً من الجسم الرملي فإن ذلك قد يزيد من فرصة الجريان السطحي بالأجزاء المجاورة لقلّة تسرب المياه فيه نسبياً ، شكل (٥) .



شكل (٥) التسرب والتعلق في الرمال أكبر منهما في النلال الصخرية مما يؤثر على فرض الجريان في الأجزاء المجاورة أيضاً

أما ارسابات الأجزاء الوسطى من المنحدرات حيث تتراوح درجات الانحدار ما بين ٤٠ درجة وعدة درجات فهي عادةً متنوعة الحجم وبخاصة حيث تتنوع الصخور . ونظراً لكبر حجمها بصفة عامة فهي أكثر نفاذية من ارسابات الحضيض والأراضي الاوطأ . كما أنه من المرجح أن تكون أكثر نفاذية من الصخور الأصلية ، بسبب الفراغات الموجودة بينهما . وهذا مما يساهم في عرقلة الانسياب السطحي بالصورة التي افترضها «هورتن» ويساعد على ما يعرف بالانسياب الداخلي throughflow وتتشرك عدة عوامل منها قلّة تماسك هذه الممتنات وشدة انحدارها نسبياً على نشأة مسيلات دقيقة تؤدي إلى اتضاح التخوير gullyng على مثل هذه المنحدرات وإن يكن ليس بقدر وضوحها على ظواهر صلصالية أو طفلية أو ارسابات طينية .

أما المروحات الغرينية ونطاق البهادا عموماً فيتكون عادةً من ارسابات ناعمة بصفة عامة . وتوضح الصور الجوية لبعض مناطق الصحراء العربية أن هذه الأرسابات لا تسأل بدرجة تذكر عن أشكال الجريان على سطح هذه الأشكال ذاتها . ذلك أن المسيلات والمجاري الصغيرة التي تقطع

المروحات تحصل على الجزء الأكبر من المياه الجارية عليها من الأراضي المرتفعة المجاورة. بل يلوح أن المروحات العرينية هي مواضع تسريب لجزء من المياه الآتية إليها أو لمعظم المياه في حالة السيول الضعيفة. إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض أشكال الجريان الدقيقة جدا التي تنشأ على سطح المروحة أو نطاق البهادا ذاته كنتيجة بصفة رئيسية لما يسقط من مطر على هذه الأجزاء ذاتها.

أما عن المفتتات في قيعان الأودية الجافة فهي شديدة التفاوت تبعا لأنواع الصخور الأصلية، وحجم الوادي ودرجات انحداره، ومقدار تعرضه للنقل والارساب الهوائية... الخ. فتتراوح المفتتات على طول القطاع الطولي للقطاع ما بين الجلاميد والكتل الكبيرة المبعثرة وقليل من الارسابات الدقيقة في الأجزاء العليا إلى جلاميد وكتل أصغر تختلط بالرمل والطين في الأجزاء الوسطى إلى رمال وطين وبعض الحصى في الأجزاء الدنيا. وحتى هذا التصنيف العام يمكن إلا نجده في كثير من الأودية. كما أن توزيع الحجم على القطاعات العرضية لقيعان الأودية وجوانبها ليس من الضروري أن يكون منظما.

إلا أن الملاحظات الميدانية تشير إلى أن الأجزاء الوسطى والدنيا من معظم الأودية التي يصل طولها إلى بضعة كيلو مترات وتتميز بانحدار متوسط أو طفيف لا يتعدى بضع درجات تحتوي على نسبة ما من الطين والصلصال. وتزداد هذه النسبة في الأودية التي تقطع صخورا صلصالية أو طفلية. كما توجد نسبة عالية من الصلصال في قيعان الأودية التي تقطع الصخور الجيرية مع ملاحظة أن سبك الارسابات السطحية غالبا ما يكون صغيرا في هذه الحالة.

وتساعد النفاذية المتوسطة والمنخفضة التي ترتبط بهذه الارسابات الدقيقة على استمرار الجريان في قيعان الأودية لمسافات أطول مما لو كانت ارسابات خثنة. وتساهم هذه الخاصية في توفر فرصة طيبة لاقامة السدود على المجارى الوسطى والدنيا للأحواض الهيدروجرافية المتوسطة والكبيرة

وبخاصة وان التريبات الناعمة أكثر مناسبة للاستغلال الزراعى فى المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية لقلة التسرب واحتفاظها بالرطوبة لوقت أطول .

ومن الواضح ان دقة المفتتات ليست هى العامل الوحيد الذى يحكم الطاقة التسريبية . فهناك عوامل أخرى كانهدار القطاع الطولى ، واتساع المجرى الى عمقه ، ومقدار الرطوبة فى المفتتات قبل سقوط المطر . ويتوقف طول جريان الستول على كل هذه العوامل مضافا اليها معدل تفوق المطر على التسرب خصوصا وطول مدة استمراره ، وما يتحقق به من اضافات سيلية أخرى .

أما الارسابات السطحية فى قيعان المنخفضات الصحراوية وشبه الصحراوية فهى تتكون من مواد أكثر دقة مما يحيطها من ارسابات سطحية عند حضيض المنحدرات وفى قيعان الأودية فهى اما ارسابات أتى معظمها بواسطة ما يستطيع الوصول من السيول الى قاع المنخفض . أو أنها ارسابات موضوعية ناتجة عن فعل التحلل الصخرى (الاذابة) نظرا لتوفر فرص رطوبة أكبر سواء من أصل جوفى أو سطحى . أو أنها ارسابات تضم الصنفين معا . ومن الواضح أن توفر هذه الارسابات الدقيقة فى قيعان المنخفضات يساعد على ظهور تأثير المياه مهما كانت قليلة على هيئة بحيرات أو برك صغيرة .

ونظرا لانخفاض الطاقة التسريبية للمفتتات الدقيقة وخاصة الصلصال والطى فمن الممكن أن يفاد بهذه الصصية فى الزراعة . فيسكن خلط التربة الصلصالية الثقيلة بالتربة الطيية أو الرملية الناعمة للتغلب على رداءة صرفها . ولكن هذا الخلط يجب ألا يكون كبيرا بالقدر الذى يؤدي الى زيادة الفاقد بالتسرب بكمية غير مناسبة . أما التريبات الطيية الصلصالية والطيية فتعد جيدة فى هذه الناحية . اما التريبات الرملية والحصوية فيستحسن استبعادها من برامج التوسع الزراعى فى الصحارى وأشباه الصحارى العربية .

ومما تميز به التريبات الناعمة انها ذات قدرة أكبر على الاحتفاظ

بعض الرطوبة بين حبيباتها . وتزداد هذه القدرة بازدياد دقة الحبيبات (١) .
ومن ثم كانت هذه الصفة من الاسباب التي تساعد على الجريان السطحي
في الاجزاء الدنيا والوسطى من بعض الاودية ، كما أنها كانت من الاسباب
التي تزيد من فاعلية المطر أو الاعتماد عليه في هذه الاجزاء وفي الأراضي
الواطئة بصفة عامة .

أما عن الطاقة الترسبية للصخور السطحية الاصلية فيصعب جدا
قياسها في الطبيعة كما ألمحنا . وتتوقف الطاقة الترسبية على نفاذية
الصخر . ويحدد هذه النفاذية مقدار ما به من مسام ومفاصل وشقوق .
وإذا قدرت الطاقة الترسبية لقطعة من الصخر فهذا التقدير لا يختص الا
بهذه القطعة وحدها . أي أنه تقدير لا يمكن أن ينسحب على الوسط
الصخري الذي أخذت منه القطعة . فهو وسط يضم عادة من المفاصل
والشقوق الكبيرة ما لا يدخل في الحساب عند قياس نفاذية تلك القطعة .

وكما ذكر بالنسبة للمفتتات الصخرية يمكن أن نأخذ النفاذية النسبية
كمؤشر تقريبي الى الطاقة الترسبية للصخور الاصلية . وقد أورد
« ليوبولد وآخرون » أرقاما عن النفاذية النسبية لبعض الصخور الاصلية
الشائعة ، وهي (٢) .

الصخور النارية والمتحولة ١

الطفل ٥

الحجر الجيري ٣٠

الحجر الرملي ٥٠٠

ويلوح لنا أن الرقم الاخير خصوصا لا يصح الاعتماد عليه كثيرا
لا بسبب تفاوت حجوم حبيبات الحجر الرملي وتفاوت كثافة وأبعاد المفاصل
والشقوق فقط ، وانما بسبب تفاوت خصائص المادة اللاحمة أيضا . ولعل
هذا الرقم أكبر مما يجب بالنسبة لاغلب صخور الحجر الرملي .

(١) انظر مثلا : البوشي ، المصدر ٦ .

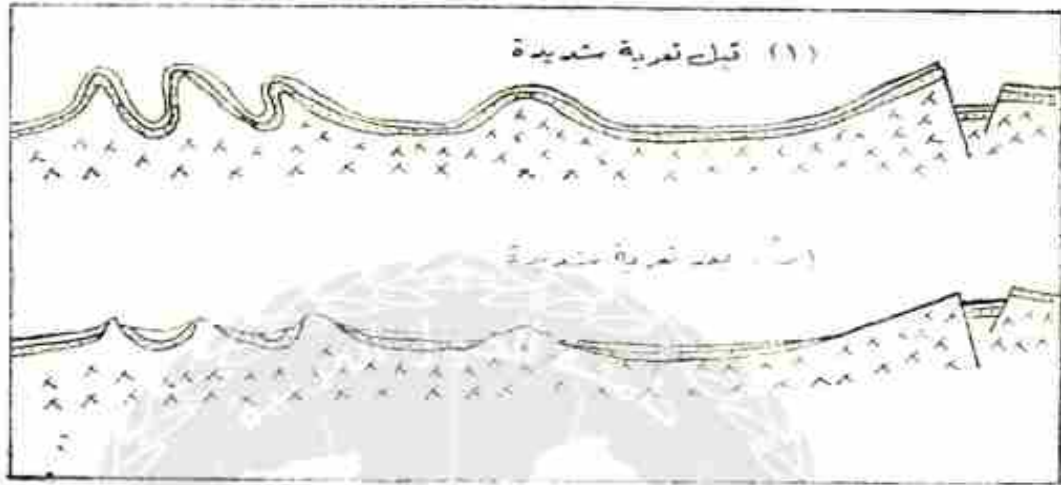
(٢) « ليوبولد وآخرون » ، المصدر ١٤ ، ص ١٠١ .

وبعض النظر عن بعض ما يمكن قوله عن مقدار دقة بقية الأرقام فإنها تعطي فكرة عامة عن التسرب بحسب الصخور المذكورة . ومما يلفت النظر من هذه الأرقام هو شدة التفاوت بين الصخور النارية والمتحولة من ناحية والحجر الرملي من ناحية أخرى . وهذا يدعو الى القول بأن امكانية وجود فائض للانساياب والجريان على الصخور النارية والمتحولة أكبر بكثير منها على صخور الحجر الرملي مع شرط التساوي في بقية الظروف .

وفضلا عما تشير اليه النفاذية النسبية للصخور النارية والمتحولة من ناحية والحجر الرملي من ناحية أخرى فيلاحظ أن الصخور النارية والمتحولة ترتبط بها مرتفعات أكثر وأكبر مما يرتبط بالحجر الرملي . ولهذا اسبابه التكتونية والتحاتية التي تتلخص في أن الصخور النارية والمتحولة الظاهرة على السطح ترتبط بسناطق اصابها حركات رفع ما بحيث أصبحت تشل مناطق مرتفعة حتى بعد ازالة سبك صخرى من اعلاها . أما الحجر الرملي في الصحارى وأشباه الصحارى العربية فيمتد في أراض أوطأ في معظم الحالات . فقد أزيلت معظم ظواهره المرتفعة كـ بعض الصخور الرسوبية الأخرى من الاراضي المرتفعة بحيث انكشفت الصخور النارية وبخاصة على جانبي البحر الاحمر وسيناء . وفضلا عن هذا فإن كثيرا منه أرسب أصلا في مساحات لم تصبها حركات رفع عنيفة . ويلاحظ ان الصخور النارية والمتحولة عنها وعن الصخور الرسوبية تشكل كثيرا من الاراضي المرتفعة على عكس ما هو الحال بالنسبة للصخور غير المتحولة والارسابات السطحية . ويصح هذا الكلام سواء بالنسبة للمرتفعات التي لم تتأثر كثيرا بالتعرية أو تلك التي تعرضت لكثير من التعرية كما يتضح في شكل (٦ - أ، ب) .

ولعل هذه الخاصية التي تتميز بها الصخور النارية والمتحولة من العوامل التي تقلل من فرصة الفاقد بالتسرب في مناطق الصخور النارية والمتحولة على جانبي البحر الاحمر وفي جنوب الجزائر والمغرب . وهذا ما يساهم في زيادة فرصة الانسياب والجريان . كما أنه من المفروض أن يساهم في زيادة كثافة خطوط التصريف بحسب بعض المبادئ المتفق

عليها (١) • وهذا مما يساعد بدوره على اظهار تأثير رخات المطر بدرجة أسرع منها في الاراضي ذات التصريف الاقل كثافة • وهذه ظروف تساهم



شكل (١) يصنع حالات مناطق تكثورية تشكل كما هو العادة من ارتفاعات ، كما ترتبط بها نفاذية أقل لوجود سخور نارية وصخور أودية متحولة سواء قبل تعرية شديدة أو بعدها

في تفسير الوفرة النسبية للسياه المتجمعة في قيعان الاودية بغرب شبه الجزيرة العربية وشمال الجزائر والمغرب • ذلك أنه لا يجب أن نعزو جريان السيول بصورة طبيعية في أودية هذه المناطق لكسبة التساقط وخصائصه فقط •

أما ارتفاع نفاذية الحجر الرملي فهي من الاسباب الهامة التي تفسر قلة وضوح خطوط التصريف وقلة كثافتها كما هو الحال في جنوب غرب مصر وجنوب ليبيا وشمال غرب السودان • أما الطفل فلا توجد ظواهر فسيحة له ويشكل في العادة أجزاء واطنة تغطيها المفتتات السطحية • وأما الحجر الجيري فيشكل مساحات واسعة في شرق شبه الجزيرة العربية وسوريا ومصر ودول المغرب العربي • ويشير رقم نفاذيته الى امكانية للتسرب أكبر بكثير من الطفل وأقل بكثير جدا من الحجر الرملي • وتشير خصائص

(١) تتأثر كثافة التصريف بعوامل عديدة أهمها النفاذية • ودرجة مقاومة الصخر للتعرية المائية ، وكثافة خطوط الضعف البنيوي كالانكسارات والمفاصل ، وكمية التساقط ونظامه ، كما تتأثر بالمتغيرات الجيومورفولوجية بمرور الوقت •

مناطق الكارست في أجزاء العالم المختلفة الى أن الحجر الجيري ذا طاقة تسريبية عالية • وتتميز اراضي الحجر الجيري في الاراضي الصحراوية وشبه الصحراوية العربية بضعف خطوط التصريف ووجود أنماط متفاوتة مما يعرف بالتصريف الحوضي أو المركزي • وهذا مما يعزى جزئيا الى ارتفاع طاقته التسريبية •

وقبل الانتهاء من الكلام عن التسرب نذكر أنه بينما يساهم ارتفاع النفاذية في تقليل فرصة الانسياب والجريان السطحي الدقيق فإنه يساعد على زيادة المياه المناسبة داخليا والمياه الجوفية في المنطقة ذاتها أو في مناطق قريبة • وقد توجه بعض هذه المياه الى قيعان الاودية اذا توفر التساقط الكافي في اراضي ما بين الاودية وكانت الاودية عميقة بالقدر المناسب ، أو تتجمع كسياه جوفية تشكل قيمة اقتصادية في بعض الحالات •

ثالثا - التضرس

هناك فصل بين الانحدار والتضرس في الدراسات التفصيلية من حيث تأثيرهما في الانسياب والجريان • وبهذا فالانحدار لا علاقة له بالتضرس بالمعنى المقصود في معظم الدراسات الهيدرولوجية • فيتركز الكلام عن التضرس في هذه الدراسات على ما يوجد على كل منحدر من تضرسات وعراقيل دقيقة جدا هي المقصود بالتضرس كما يتضح في نموذج هورتن • الا أنه في بحث جغرافي واسع كالذي نحن بصددده الآن يمكن أن نتناول الانحدار كأحد عناصر التضرس بالمعنى الشائع لدى الجغرافيين • فالكلام يختص بايجاز تأثير التضرس في مجمله أي بالنظر الى منطقة بأسرها نظرة كلية من حيث شكل السطح وليس الى منحدر واحد أو حوض نهري واحد صغير • وهكذا فإن ما نقصده بشدة التضرس هو شدة التقطيع وشدة الانحدار وكبر الفارق التضاريس المحلي • والعكس بالنسبة لمصطلح قلة التضرس • وينبغي أن نذكر أن هذا التعميم أو الدمج لا يعنى ضرورة توافق العناصر الثلاثة في المنطقة الواحدة في كل الحالات •

ولا مانع من أخذ الارتفاع فوق سطح البحر كأحد عناصر التضرس عند الكلام عن مناطق واسعة وأن كان ذلك ليس شائعا • ونشير اليه

هنا بايجاز نظرا لانه ضابط غير مباشر من ناحية ، كما ان تأثيره العام يمكن
تبينه من الخرائط العامة المتداولة للمطر والتضاريس .

فيؤثر الارتفاع فوق سطح البحر في بعض الظروف المناخية -
الهيدرولوجية وخاصة التساقط . ولكنه عادة لا يشار اليه في الدراسات
المائية الدقيقة كعامل مباشر في مائية السطح . ذلك انه يكتفى بدراسة كمية
المطر وكميته دون الدخول في تفاصيل العلاقة بالارتفاع فوق سطح
البحر . فهذا اهتمام يدخل اكثر في الدراسات المناخية . كما أن هناك
جوانب تفصيلية جغرافية - مائية أهمها انحدارات القطاعات الطولية
للمجاري النهرية وانحدارات السطح مما يعد مؤثرا مباشرا في التصريف
ويقلل من قيمة الارتفاع فوق سطح البحر كمؤثر .

وعلى العموم فليست هناك قواعد ثابتة توضح ارتباط التساقط
بالارتفاع فوق سطح البحر توضيحا محددًا على نحو يناسب التحليلات
الكمية بوجه خاص . بعبارة أخرى ، مع اتضاح حقيقة ان الارتفاع يساعد
على زيادة التساقط عما هو الحال في الاراضي المجاورة الاوطأ فيلاحظ مثلا
ان المناطق المتساوية في الارتفاع ليست بالضرورة متساوية أو متقاربة في
كميات التساقط . وتوجد مساحات قليلة الارتفاع فوق سطح البحر تتقبل
امطارا اكثر مما تتقبله مناطق جبلية . فهذا تتحكم فيه عوامل عديدة
كالمسافة من المسطحات المائية ، والموقع بالنسبة للكتل الهوائية المختلفة ،
ومن دوائر العرض . . . الخ وما تضمه هذه العوامل الكبرى من عوامل
تفصيلية . ومن ناحية ثانية فان هناك تفاصيل في انحدار السطح
والقطاعات الطولية والتقطع والفارق التضاريسي المحلي مما قد لا يرتبط
بالارتفاع فوق سطح البحر . فليس من الضروري أن يكون التضرس
بالمعنى الذي حددناه شديدا بشدة الارتفاع فوق سطح البحر .

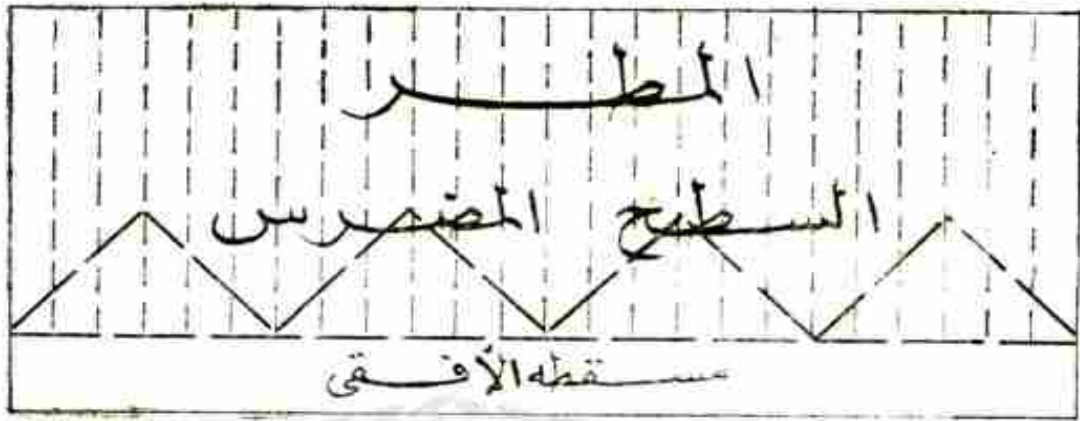
الا أن الجغرافية تهتم بحلّين دراسيين هما دراسات المناطق السميحة
وكذلك الدراسات الضيقة أو التفصيلية . وفيما يعتقد ان الارتفاع فوق
سطح البحر يصح أن يظل مأخوذا كعامل يؤثر في مائية السطح ولو بصورة
غير مباشرة في الدراسات العامة على وجه الخصوص . ويمكن أن نلمس

تأثير هذا العامل واضحا اذا نظرنا الى خريطة توزيع المطر والخريطة التضاريسية لمنطقة واسعة كالعالم العربي وان يكن هذا التأثير شديد التفاوت كما سبق الذكر .

وهنا يكمن أحد الفروق بين النظرة الجغرافية العامة أو الواسعة ، وبين النظرة الجغرافية أو غير الجغرافية التفصيلية . ففي الدراسة التي تختص بمنطقة واسعة يمكن أن يؤخذ الارتفاع فوق سطح البحر كأحد عناصر التضرس فهو صفة مرفترية للسطح فضلا عن ارتباطه عادة بالعناصر الثلاثة التي يعرف بها التضرس عادة . فالمناطق المرتفعة تتميز بشدة الانحدارات وكبر الفارق التضاريسي المحلي وشدة التقطيع . فضلا عن ذلك فالارتفاع فوق سطح البحر يؤثر في التساقط وبالتالي له انعكاسات على هيدرولوجية السطح . الا أنه بالنظرة التفصيلية فيوزع معظم الكلام عن تأثير الارتفاع فوق سطح البحر في سياق معالجة عناصر التضرس كما حددت ودراسة التساقط . ولهذا فالكلام عنه في الدراسة التفصيلية ليس مباشرا .

ويلاحظ أن السهول هي أقل الاسطح تسهيلا لاحداث الجريان . ويرجع ذلك الى قلة وجود الانحدارات اللازمة لظهور فعل الجاذبية في تحريك المياه وتجمعها في شبكة تصريف . ومن الصحيح أنه قد يحدث فائض من المياه يتفوق معدل التساقط أثناء رخات المطر على معدل الفاقد ولكن ينبغي وجود انحدارات تساعد على انسياب المياه وجريانها ، وهذا مما لا يتوفر في السهول . كما ينتج عن انتشار المياه على السطح الافقى وبقائها عليه لأطول وقت ممكن زيادة الفاقد بالتسرب والبحر . ولهذا فان السهول من أقل المناطق نصيبا من الجريان السطحي الذي يرتبط بالظروف المائية للمنطقة ذاتها .

أما بوجود تضرس واضح فتزداد المساحة الفعلية عن مسقطها الافقى . ويرتبط بذلك عدة نتائج أو علاقات هيدرولوجية . أول هذه العلاقات هي قلة « كثافة المطر » للوحدة المساحية على السطح الفعلي (المضرس) مقارنة بكثافته للوحدة المساحية من المسقط الأفقى أى لو كان السطح افقيا ، شكل (٧) . ويمكن التعبير عن هذه الحقيقة أيضا بأنه بزيادة



شكل (٧) سطح الممطر من أكبر مساحة من مسقطه مما يقلد من كثافة الممطر على الأول

الانحدار يقل ما يتقبله السطح من المطر بحيث لا يتقبل شيئاً عندما يكون الانحدار رأسياً • وقد يسهل التعبير عن ذلك رقمياً بالنسبة لمنحدر واحد ولكن ذلك من الصعوبة بمكان بالنسبة للمناطق القسيحة أو لبحوض التصريف المتوسطة أو الكبيرة •

وإذا كنا بصدد دراسة كمية جغرافية أو غير جغرافية فيمكن أن يقدر ذلك التأثير رياضياً كالتالي عندما يلزم:

كمية المطر الفعلية = متوسط كمية ما تسجله محطات الأرصاد بالمنطقة

المساحة الفعلية

المساحة المسقطة

وقد يتضمن سطح المنطقة كثيراً من التفصيلات التي قد تستلزم بعض الحسابات التفصيلية كتقسيم المنطقة إلى عدد من المساحات المتباينة في الانحدار بحيث يحسب لكل منها متوسط انحدار للوصول إلى نتيجة أكثر دقة عن كمية المطر الفعلي لكل من هذه المساحات • وما يمكن الاستفادة به في هذا الصدد إذا أجريت قياسات خاصة عن هذا التأثير أن يوضع جهاز تقبل المطر مائلاً بدرجة تساوى متوسط الانحدار بكل من المناطق الصغيرة التي قست إليها المنطقة الكبيرة • غير أنه كما هو واضح هذه حسابات وقياسات تختص بالدراسات التفصيلية جداً مما يمكن إجراؤه في حوض واحد من المرتبة الثالثة أو الرابعة مثلاً وليس لمنطقة واسعة •

أما العلاقة الثانية فهي علاقة التبخر بزيادة المساحة • ورغم ضآلة التبخر كفاقد وبخاصة فيما يتعلق بدراسة السيول كما بينا إلا أنه يمكن أن تشير إليه ولكن بإيجاز • وتلك العلاقة مركبة أو هي مجموعة علاقات • فيلاحظ من ناحية أن امكانية التبخر الفعلى أثناء سقوط المطر على الاسطح المضرسة أكبر منها على السهول التى تساويها فى المسقط الافقى • ومرجع ذلك أن المطر يوزع على مساحة أوسع فى الحالة الأولى منها فى الحالة الثانية •

الآن الانحدار من ناحية أخرى يساعد على سرعة انسياب المياه فى الاراضى المضرسة الى خطوط التصريف المختلفة • وهذا سرعان ما يؤدي الى تقليل مساحة السطح المعرض للتبخر بالنسبة لما يتجمع من المياه بعد التسرب والتبخر بعد وقت معين هو ما تستغرقه فى الوصول الى قيعان الودية •

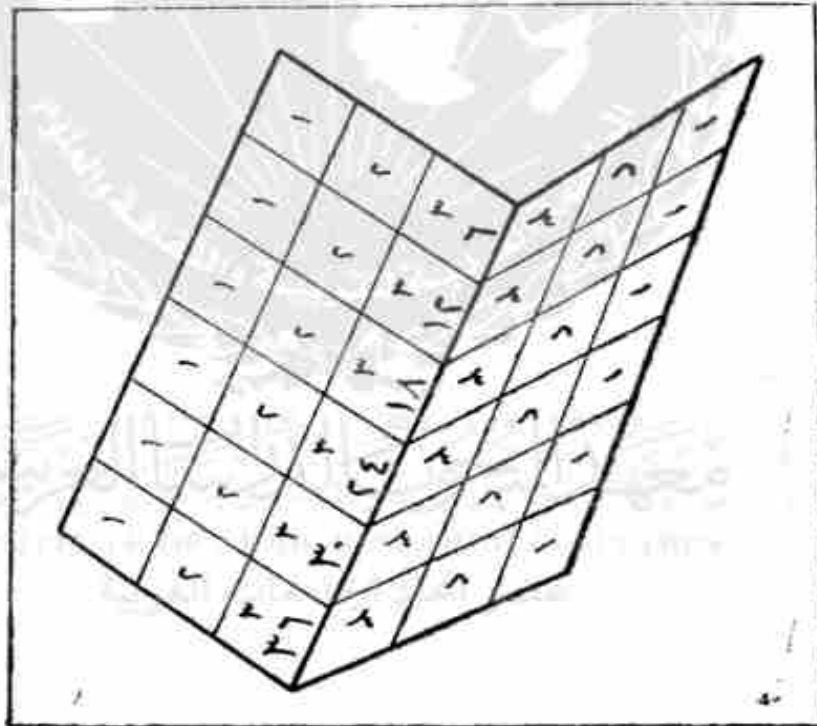
وكذلك فان شدة التضرر تساعد على تقليل الفاقد بالتبخر بسبب احتساء بعض الاجزاء الواطئة وخاصة قيعان الودية العميقة من أشعة الشمس لبعض الوقت عند الشروق وعند الغروب •

ورغم وجود الفرض الأول (زيادة التبخر بزيادة التضرر عند سقوط المطر) فقيسا يبدو أن شدة التضرر هى فى صالح التقليل من اجمالى التبخر الفعلى أى فى صالح الجريان السطحي المؤقت (والفيضانات فى المناطق الرطبة) • ومن أهم أسباب ذلك أن التبخر أثناء سقوط المطر يعد هزيبا كما سبق القول • وان الوقت الذى يمضى ابتداء من وجود فائض للانسياب والجريان الدقيق حتى تجتمع المياه فى خطوط التصريف الرئيسية يقل طوله بزيادة التضرر •

أما العلاقة الثالثة فهي علاقة التسرب (والتعلق بالسطح) بزيادة المساحة فى الاراضى المضرسة عن مسقطها الافقى • وكثيرا ما سبق قوله عن العلاقة المركبة السابقة الخاصة بالتبخر يمكن قوله عن علاقة التسرب (والتعلق بالسطح) بزيادة المساحة •

مما سبق يتبين أنه رغم زيادة المساحة الفعلية بالتضرس عن مسقطها الأفقى وما يتضمنه ذلك من تأثيرات تقلل من فرص الانسياب والجريان فإن التضرس يساعد بصورة أخرى على الانسياب والجريان • وقد ألمحنا الى استمرار حركة المياه أثر سقوط المطر وزيادة سرعتها بزيادة التضرس مما يقلل من الفاقد بالتسرب والتبخر •

ومما يوضح أن شدة التضرس غاية فى الأهمية فى مساعدة السيول على الجريان لمسافات طويلة نقول ان ما يتجمع فى محاور أى من الأودية هو مجموع ما يتجمع من مساحة حوض ذلك الوادى • ومن الواضح أن هذا التجمع يتم بسعدل مطرد على طول محاور الأودية أو فى قيعان المنخفضات • ويعطى شكل (٨) فكرة مبسطة عن معدل ما يضاف من المياه



شكل رقم (٨) إظهار كمية المياه المنصرفة فى قيعان الأودية

الى جزء من محاور أحد الأودية • فلو افترضنا مثلا ان معدل الانسياب والجريان الدقيق فى كل من الوحدات المساحية المبينة بذلك الشكل هو قدم

مكعب/ثانية/ للفدان المربع ، فان ما يضاف الى محور الوادى هو مجموع ما يتجمع من المنحدرين المتقابلين كما هو موضح بالأرقام .

وبجرد نجاح الانسياب والجريان الدقيق فى الوصول الى قاع الوادى فان الجريان السيلى يظهر بصورة مرموقة فى المجرى . ومرجع ذلك أن الفاقد بالتسرب والتبخر من المجرى الذى تنتهى اليه تلك المياه عادة ما يكون أقل بكثير من المياه الواردة نظرا لصغر مساحة المجرى مقارنة بمساحة الحوض . الا أنه من الواضح أن السيل قد يفشل فى الاستقرار لمسافات طويلة اذا لم تستر نفس ظروف الانسياب والجريان الدقيق أو لم يلتق بسيول أخرى فى بقية الطريق الى الأجزاء الدنيا . وقد يكون ذلك راجعا الى توقف المطر أو الى عدم سقوطه أصلا على هذه الأجزاء .

وتتضح أهمية وجود شبكة التصريف فى تسهيل تجمع المياه بالمجرى الرئيسى . وواضح أن كثيرا من خصائص أنماط التصريف ودرجات انحدار قطاعات المجارى ترتبط بالتضرس . فزيادة التقطع تعنى زيادة كثافة التصريف والعكس صحيح . وكلما زادت الفوارق التضاريسية المحلية مع زيادة التقطع كان هذا يعنى زيادة الانحدار وزيادة وضوح خطوط التصريف بصفة عامة والعكس صحيح . وما يوضح أن الكثافة المرتفعة لخطوط التصريف ذات أهمية فى تسهيل الجريان السطحي أن الأمطار الغزيرة سرعان ما تنعكس فى الأحواض التى تتميز بالكثافة المرتفعة على هيئة نضانات فى المجارى الرئيسية (١) .

والى جانب ما سبق فهناك تفصيلات أخرى تختص بتأثير التضرس فى مائية السطح منها ما يتعلق بالتساقط ومنها ما يتعلق بالتبخر ومنها ما يتعلق بالتسرب . . . الخ . فمثلا هناك تناوت فى كمية المطر بحسب وضع وضع محاور المرتفعات الكبرى من الرياح الرطبة ، وكيفية تغلغل الرياح الجافة فى التضاريس الموجودة . وهناك أيضا تأثير عمق الاودية وشدة انحدار جوانبها فى احتجاب الشمس عنها بعض الوقت بعد الشروق مباشرة وقبيل الغروب وبخاصة فى الأجزاء التى يغلب عليها الامتداد فى اتجاه يقطع

(١) « هاجت وتشورلى » المصدر ٧ ، ص ١٣١ .

خطوط العرض... الخ مما يدخل بعضه في الدراسات المناخية والتضاريسية
الموضعية . وتعد هذه أمثلة أخرى تفصيلية لتداخل المؤثرات والنتائج
بطريقة تعرق التطور الكسبي في الدراسات الطبيعية الخاصة بسطح الأرض .

وفضلا عن الضوابط الرئيسية التي عرضنا لها هناك ضوابط أخرى
لا مجال لمعالجتها الآن . من أهمها مقدار رطوبة السطح قبل رخة المطر .
وهو يتأثر الى حد كبير بكثير مما سبق ذكره وخاصة مقدار تباعد مرات
سقوط المطر ، والنفاذية والمسامية ، والتبخر ، والتضرس . وهو بهذا مثال
آخر هام على ترابط الضوابط وتداخلها بصورة شديدة .

خلاصة وتوصيات

١ - التساقط أكثر أهمية من التبخر فيما يتعلق بالجريان الطارىء
بالصحارى .

٢ - الطاقة التبريدية (التسرب السطحي) يعوق الجريان المؤقت
في الصحارى العربية أكثر مما يفعل التبخر .

٣ - لا يجب أن تؤخذ القياسات الخاصة بالتسرب في عينة بمنطقة
أو في المعمل لمقارنتها بالتسرب في منطقة أخرى على أساس رقمي مطمئن .

٤ - فضلا عما تتميز به المرتفعات من خواص واضحة تساعد على
الجريان السطحي فتستد فيها غالبا صخور نارية أو متحولة مما يقلل من
نفاذيتها ويساعد على وجود فائض للجريان السطحي .

٥ - فيما يبدو أن شدة التضرس هي في صالح الجريان السطحي
وان كان ذلك لا يسهل تحديده رياضيا .

٦ - ينبغي الاهتمام بالدراسات الخاصة بالأراضي الواقعة على
هوامش الصحارى العربية تلك التي تتقبل في حدود ١٥٠ - ٢٥٠ ملليمتر
(وكذلك الأراضي الواقعة خارج حدود الصحراء بقليل) . وذلك يقصد
تكرارات المطر التي تزيد عن ٢٠ ، ٤٠ ، ٦٠ ملليمتر لليوم بحسب المحطات

الموجودة في هذه المناطق بل وبمحطات صغيرة اضافية . وهذا بقصد تحديد فرص السيول عملا على الاستغلال الأمثل للمياه .

٧ - تحديد الأحواض الهيدرولوجرافية الواضحة التي توجد في هذه المناطق واجراء دراسة مرفلوجية عن امكانيات التسرب في قيعان اوديتها . وذلك بقصد تصنيفها الى فئات بحسب حجوم المفتتات ، ونظامها ، ودرجات الانحدار ... الخ فلعل ذلك يساعد على الوصول الى تصنيفات عامة لامكانيات الاستغلال .

٨ - يمكن اقتراح عدد من السدود بعد اجراء مثل هذه الدراسات على شبكات مجارى هذه الاحواض بنا يتناسب وامكانيات التصريف والاستغلال .

٩ - يمكن في هذا السياق الافادة بما يوجد من بيانات مناخية وهيدرولوجية موجودة بالفعل ولكن من المستحسن التوسع في اجراء بعض الدراسات والقياسات عن الأحواض التي لا توجد عنها بيانات كافية أو المستغلة على نحو غير مدروس .

مَجْهَدُ الْبَحْثِ الدَّائِمَةُ الْعَرَبِيَّةُ

١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠

مركز البحوث والدراسات العربية

مراجع ومصادر

- ١ - استمارات ٧٥ (ا.ج) ، هيئة الأرصاد الجوية ، القاهرة .
- ٢ - الرملى ، اسماعيل محمود ، ١٩٦٥ « بحث عن دراسات السيول وادى العريش » ، معهد الصحراء ، القاهرة .
- ٣ - شطا ، عبده على ، ١٩٦٤ « امكانيات المياه فى الجمهورية العربية اليمنية » . تقرير بمعهد الصحراء ، القاهرة .
- 4 — Ball, J., 1938. Contributions to the Geography of Egypt. Surv. Egypt, Cairo.
- 5 — Climatological Normals for United Arab Republic up to 1960. Ministry of Military Production, Meteorological department. Cairo, 1968.
- 6 — El Boushi, I.M., 1971. Variation of specific retention in rubbly rock particles. J. Hydr. 13, pp. 81-90.
- 7 — Harwell, J.D, & Newson, M.D., 1973. Techniques in physical geography. London.
- 8 — Hills, E.S., (ed.) 1966. Arid lands. London.
- 9 — Hill's , R.C., 1971. The influence of land management and their drainage basins : Hydrophysical approach to quantification of overland flow. J. Hydrology, 13, pp- 163-81.
- 10 — Horton, R.E., 1945. Erosional development of streams and their drainage basins : Hydrophysical approach to quantitative morphology. Bull. Geol. Soc. Amer., 56, pp. 275-370.
- 11 — Hurst, H.E., 1931. The Nile Basin, Vol.I. Minist. Pub. Works, Egypt.
- 12 — Kirkby M. J., 1975. Infiltration, Throughflow, and Overland Flow : pp. 109-121 in R. Chorley, Introduction to physical Hydrology, London.
- 13 — Leopold, L.B., Wolman, G.M., & Miller, J.P. 1964. Fluvial Processes in Geomorphology. San Francisco.
- 14 — Strahler, A.N., 1963. The Earth Sciences, N.Y.



مَعْهَدُ البَحْثِ الدِّينِيِّ العَرَبِيِّ

١١٣٠٠ ١١٣٠٠ ١١٣٠٠ ١١٣٠٠ ١١٣٠٠ ١١٣٠٠ ١١٣٠٠ ١١٣٠٠ ١١٣٠٠ ١١٣٠٠ ١١٣٠٠ ١١٣٠٠

عُظُرُ المَدَائِنِ المَرْتَبَاتِ العَرَبِيَّةِ